### 15 نوفمبر 1952.. يوم تاريخي في ذاكرة الاقتصاد الكويتي

# البنك الوطني يحتفل بالذكرى الخامسة والستين على فتح أبوابه للجمهور

يحتفل بنك الكويت الوطني هذا الأسبوع وتحديدا في الخامس عشر من نوفمبر الجاري بذكرى افتتاح أبوابه للجمهور لأول مرة في عام 1952 كأول بنك وطني في دولة الكويت وأول شركة مساهمة في الكويت ومنطقة الخليج العربي.

وتحمل احتفالية العام الحالي معاني خاصة كونها تأتي مواكبة للذكرى الـ 65 لبدء نشاط البنك الفعلي وتقديم خدماته للعملاء والتي تمثل تتويجاً واستمراراً لمسيرة من النجاح تحوّل خلالها "الوطني" من بنك صغير انطلق من مساحة ثلاثة دكاكين وبضعة موظفين يعملون بالأساليب اليدوية البدائية إلى أحد أكبر مصارف المنطقة وأكثرها ربحية وريادة وابتكاراً.

وإذا كان الجميع يعرف جيداً تاريخ استقلال الكويت السياسي في عام 1960 فإن الذي لا يعرفه أغلب الناس أن عام 1952 شهد نوعا آخر من الاستقلال لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي وهو الاستقلال الاقتصادي للكويت من خلال انطلاق عمليات بنك الكويت الوطني كأول بنك كويتي 100%.

• حاجة الكويت إلى مصرف وطني

ففي العام (1952) ظهر إلى الوجود شركة مساهمة صغيرة لم يتجاوز رأسمالها مليون دينار فقط وحملت اسم بنك الكويت الوطني المحدود، لتعلن عن بدء عهد جديد من الحرية والاستقلال الاقتصادي لدولة الكويت التي عاشت سنوات طويلة تحت الانتداب البريطاني، ولتعلن استقلال المنطقة ككل والتي لم تكن تضم مؤسسة مالية وطنية واحدة في ذلك الوقت العصيب من تاريخها. فقبل عام 1952، لم يكن في الكويت سوى بنك أجنبي واحد هو البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت الذي تم افتتاحه رسميا في فبراير من عام 1942 أثناء الحرب العالمية الثانية.

ومنذ العام 1949، شعر القائمون على البنك البريطاني في الكويت بعدم رضاء المواطنين الكويتيين عن نشاطاته وخدماته، كما علموا بأن هناك تفكيراً لدى بعض التجار الكويتيين وميلا لتأسيس بنك خاص بهم. وتم الكشف مؤخراً عن عدد من الرسائل السرية كان قد كتبها المعتمد البريطاني في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية يعبر فيها عن قلقه وتخوفه من تأسيس البنك الوطني وكيفية القيام بمحاولات لعرقلة تأسيسه واستمراره.

• تأسيس بنك الكويت الوطني

وهكذا ظهرت لأول مرة فكرة تأسيس بنك كويتي وطني يخدم المصالح الوطنية بالدرجة الأولى ويأخذ على عاتقه تطوير وتنمية الاقتصاد الكويتي وإنعاش السوق التجاري وتنمية مدخرات المودعين وحفظها في عام 1952.

**■ قصة نجاح سطرها البنك منذ انطلاقة أول شرارة الاستقلال الاقتصادي للكويت**

وبالفعل عقد كل من:

• أحمد سعود الخالد
• خالد زيد الخالد
• خالد عبد اللطيف الحمد
• خليفة خالد الغنيم
• سيد علي سيد سليمان
• عبد العزيز حمد الصقر
• محمد عبد المحسن الخرافي
• يوسف أحمد الغانم
• يوسف عبد العزيز الفليج

عقد هؤلاء التجار اجتماعاً مع المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي بارك لهم الفكرة ووعدهم بالدعم والتأييد.

وكان عقد تأسيس فرع البنك البريطاني في الكويت مع حكومة الكويت ينص على عدم السماح بإنشاء بنوك أخرى في الكويت. وكان رأي أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم في حينها أن ذلك لا ينطبق على إنشاء بنوك كويتية داخل البلاد.

المرسوم الأميري

وهكذا سُمح بإنشاء بنك الكويت الوطني في 19 مايو من عام 1952 حيث صدر المرسوم الأميري الخاص بإنشاء البنك. وفي 15 نوفمبر 1952، افتتح بنك الكويت الوطني للعمل رسمياً باعتباره شركة مساهمة كويتية للقيام بالأعمال المصرفية. ويعد بنك الكويت الوطني أول مصرف وطني في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي على الإطلاق.

وتكون مجلس إدارة بنك الكويت الوطني وجميع المؤسسين من الكويتيين الذين لهم نشاط تجاري عريق داخل وخارج الكويت. وتأسس البنك برأسمال قدره ثلاثة عشر مليوناً ومائة ألف روبية، أي ما يعادل مليون دينار كويتي فقط، موزعة على ثلاثة عشر ألفا ومائة سهم بقيمة ألف روبية للسهم الواحد.

وفي مبنى صغير يقع في الشارع الجديد بدأ العمل بعدد قليل من الأفراد لم يتجاوز عدد أصابع اليد وبمساحة لا تتجاوز ثلاثة دكاكين، وزاول في بداياته أعمالاً مصرفية بسيطة وبدائية

صورة تاريخية لبنك الكويت الوطني

**■ البنك يعتبر الأكبر في تنمية المجتمع بمساهمات تصل إلى نصف مليار دولار خلال العقود الماضية**

تتلخص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية بسيطة، وإيداعات وسحوبات.

هكذا كانت البداية، ولكن الوطني أثبت مع مرور الأيام كفاءته وجدارته مساهما وراعيا لحركة النهضة في الكويت وليقدم كافة أنواع الدعم للأفراد والمؤسسات لتمويل إنشاء مشاريع البنية التحتية في كويت الخمسينيات حيث كان هو البنك الكويتي الوحيد آنذاك.

• دور الوطني في استبدال العملة المحلية

وقد لعب بنك الكويت الوطني دورا رئيسيا في استبدال العملة المحلية مرتين، أولهما في شهر مايو من عام 1959 عندما استبدلت أوراق النقد من الروبية الهندية بأوراق روبية جديدة سميت بروبيات الخليج.

أما الاستبدال الثاني فقد كان في شهري إبريل ومايو من عام 1961 عندما أصدر مجلس النقد الكويتي دنانير كويتية بدلا من أوراق النقد من روبيات الخليج وكان هذا الاستبدال ضرورة من ضروريات الاستقلال وإعطاء طابع الشخصية المستقلة لتتمتع الدولة بالسيادة على اقتصادها ونقدها.

تمويل المشروعات الضخمة

وفي السبعينات استمر البنك الوطني في تمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية في دولة الكويت الحديثة، وتمثلت تلك المشاريع في محطات تحلية المياه ومحطات الكهرباء وشبكات الطرق وبناء وتطوير حقول ومصافي النفط والخدمات المساندة لها وخدمات الاستيراد وبناء المستشفيات والمدارس ودعم حركة التوسع العمراني في البلاد، ففتح بذلك نوافذ المستقبل أمام الكويت.

كما بدأ تكوين الشخصية المؤسسية الحقيقية للبنك من خلال خطط التطوير وإعادة الهيكلة والتنظيم. وقد كانت هذه الفترة اللبنة الأساسية التي قامت عليها نهضة بنك الكويت الوطني..

• الأصالة في الوقت العصيب

وخلال الثمانينات اجتاز بنك الكويت الوطني اختبارا قاسيا.. حين وقعت أزمة انهيار سوق الأسهم والمسماة أزمة "سوق المناخ" عام 1982. وقد كان أسلوب العمل المصرفي المتزن والمتحفظ لبنك الكويت الوطني خلال هذه وراء جعله البنك الوحيد الذي لم يتأثر سلبا، ونتيجة لذلك أطلق عليه اسم "البنك الفائض الوحيد". وكان الوطني قد حذر مرات عديدة في تقاريره ونشراته الاقتصادية من خطر هذه الأزمة قبل وقوعها وقبل أن يتضرر منها كثيرون.

ثم جاءت أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990، والتي كانت اختبارا كبيرا لصلابة موقف بنك الكويت الوطني، حيث استمر في أداء أعماله من خارج الكويت والوفاء بجميع التزاماته نحو عملائه وللبنوك في الخارج. كما كان له دورا رئيسيا في تمويل مشاريع إعادة إعمار دولة الكويت.

وقد أدى ذلك الأداء المميز لبنك الكويت الوطني خلال هاتين الأزمتين إلى دعم واستمرارية الثقة من قبل عملاء البنك وتعزيز ثقة البنوك العالمية به.

• دور رائد في خدمة الاقتصاد الكويتي

وخلال التسعينات وبعد تحرير دولة الكويت، لعب بنك الكويت الوطني دورا رائدا وأساسيا في خدمة الاقتصاد الكويتي عن طريق إدارة القروض العملاقة من بينها القرض الذي رتبه بعد تحرير الكويت عام 1991 لصالح الحكومة وقدره 5.5 مليار دولار أمريكي وهو أكبر قرض عرفته المنطقة العربية. كما أدار الوطني كذلك قرضا لشركة إيكويت قدره 1.25 مليار دولار أمريكي.

ويمكن القول أن التسعينات ونهاية القرن العشرين هي الحقبة الذهبية للبنك والتي ظهرت خلالها ملامح النضج والازدهار المصرفي والانطلاق إقليميا وعالميا.. وأصبح لدى البنك اليوم أكثر من 69 فرعا في الكويت وفروع ومكاتب تمثيل وشركات خارجية في كل من نيويورك ولندن وباريس وجنيف وسنغافورة وفيتنام وتركيا والصين إلى جانب لبنان والبحرين والأردن وقطر والإمارات والعراق والسعودية.

ومع بدايات القرن الواحد والعشرين، نجح الوطني في أن يكون سوقاً مالياً متكاملاً للخدمات المصرفية والمالية المتطورة ولجميع شرائح عملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات الكبيرة. كما عزز من مكانته كمصرف تمويلي استثماري شامل من خلال العديد من الصفقات على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وخلال العام 2016 تم تكليف البنك للقيام بقيادة العديد من التحالفات المصرفية لتوفير التمويلات اللازمة لعدد من المشروعات الكبرى، بما في ذلك ترتيب تمويل مشروع الوقود البيئي لشركة البترول الوطنية والذي تبلغ قيمته 1.2 مليار دينار كويتي، ويعد أكبر تمويل بنكي بالدينار الكويتي في تاريخ الكويت، إضافة إلى توفير قرض ممتاز بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لشركة إيكويت للبتروكيماويات للاستحواذ على شركة إم أي جلوبلكي لتصبح من بين الشركات الرائدة المنتجة للبتروكيماويات على مستوى العالم.

• الأكثر أمانا في العالم العربي

لقد استمرت مسيرة الوطني في تطور دائم منذ التأسيس لغاية الآن محققا أرباحا صافية بلغت 238.4 مليون دينار كويتي (788.9 مليون دولار أميركي) في التسعة أشهر الأولى من العام 2017، مقابل 219.3 مليون دينار كويتي (725.7 مليون دولار أميركي) في الفترة المماثلة من العام 2016، بنمو بلغت نسبته 8.7 في المائة.

**■ بدأ من بنك صغير على مساحة ثلاثة دكاكين ليصبح أكثر البنوك أماناً في العالم العربي**

**■ «الوطني» لعب دوراً رئيسياً في استبدال العملة المحلية مرتين في عامي 1959 و1961**

كما أثبتت الأزمة المالية في عام 2008 صحة خيارات الوطني الاستراتيجية والاستثمارية وقدرته على التعاطي مع الظروف الاقتصادية السيئة، مقدما بذلك نموذجا يحتذى به في وقت قاست فيه شريحة واسعة من مؤسسات القطاع المالي في الكويت والمنطقة. فقد واصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني ضمن كافة بنوك الشرق الأوسط بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، وفيتش، وستاندر آند بورز، بدعم من رسملته القوية وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبعها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة الأصول، إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثانية عشرة على التوالي، كما أنه حاز على جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من مؤسسة "يوروموني" و"جلوبل فاينانس" في العام 2017.

ويأتي اختيار هذه المؤسسات للبنك بناء على المؤشرات المالية والتوسع الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية، بالإضافة إلى استقرار الجهاز الإداري والخطط التطويرية وابتكار المنتجات الجديدة، حيث أكدوا في تقاريرهم أن "بنك الكويت الوطني يتمتع بمؤشرات مالية قوية، مكرسا موقعه بين أكثر البنوك أمانا في العالم، كما إنه من أكثر البنوك تقديرا في المنطقة".

إصدار سندات

كما نجح بنك الكويت الوطني، خلال عام 2017 في إصدار سندات ممتازة غير مضمونة بقيمة 750 مليون دولار أمريكي وباستحقاق مدته خمس سنوات وذلك وفقا للقاعدة رقم 144 (أ) من قانون الأوراق المالية الأمريكي والتنظيم (س). ويأتي هذا الإصدار ضمن برنامج السندات العالمية ذات الأجل المتوسط البالغة قيمته 3 مليارات دولار أمريكي.

ويعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه الذي يستهدف الأسواق الأمريكية وفقا للقاعدة 144 (أ) على مستوى بنوك منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2009، حيث يسعى البنك للوصول لقاعدة أكبر من المستثمرين المؤسساتيين كجزء من هدفه نحو تنويع مصادر التمويل.

وقد لاقى الإصدار إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين الإقليميين والدوليين على حد سواء، حيث تخطى حجم الاكتتاب 2.5 مليار دولار أمريكي، وقد تم إغلاق الاكتتاب عند مستوى 2.2 مليار دولار أمريكي بعد أن تجاوز الاكتتاب في السندات 2.9 مرة المبلغ المستهدف.

التوسع الإقليمي والعالمي

وفي إطار خطته الاستراتيجية المتكاملة للتوسع الإقليمي والعالمي أعلن بنك الكويت الوطني – السعودية مؤخرا، عن حصوله على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي ساما (SAMA) على افتتاح فرعين جديدين للبنك في كل من الرياض والدمام إلى جانب فرع البنك الرئيسي العامل حاليا في مدينة جدة، حيث يسعى "الوطني" إلى الاستفادة من نمو الاقتصاد السعودي لاسيما مع الدعم الحكومي القوي للاقتصاد وذلك عبر ضخ استثمارات ضخمة في العديد من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، منها قطاعات: النقل، الإسكان، الطاقة والخدمات المالية.

كما افتتح الوطني أيضا خلال 2017 فرعه الجديد في الصين (شنغهاي)، ليصبح بذلك أول بنك على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي يفتتح فرعا متكاملا هناك، بما يؤهله لاقتناص فرص تعزز العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يذكر أن الوطني يتمتع بتواجده على أوسع نطاق بشبكة محلية وعالمية تمتد عبر 4 قارات، كما يمتد التواجد العالمي لبنك الكويت الوطني في العديد من المراكز المالية العالمية بما في ذلك نيويورك، وأوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وسنغافورة.

نصف مليار دولار مساهمات في تنمية المجتمع

ويحمل بنك الكويت الوطني على عاتقه التزاما راسخا تجاه مجتمعه الذي ينتمي إليه، والذي جعله من أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي بمساهمات تصل إلى نصف مليار دولار خلال العقود الماضية بسجل حافل من المبادرات الاجتماعية في كافة المجالات والنشاطات. ويبقى مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال أيقونة مساهمات بنك الكويت الوطني الاجتماعية، حيث واصل البنك سعيه إلى تطوير هذا المستشفى من خلال افتتاحه لـ "وحدة العلاج بالخلايا الجذعية" في منطقة الصباح الطبية خلال العام الحالي، والتي قام البنك ببنائها وإنشائها بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي. وتعد الوحدة الجديدة هي الأولى من نوعها في الكويت والمتخصصة في زراعة النخاع الشوكي للأطفال دون سن 16 عاما بالمجان، حيث تمت الاستعانة بمستشارين عالميين متخصصين في تصميم مستشفيات الأطفال التخصصية.

### تستعرض حلول العمليات الآمنة والذكية لقطاع البترول والغاز

# «هواوي» تستضيف القمة العالمية للطاقة 2017

نظمت شركة "هواوي"، الرائدة عالميا في توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات "القمة العالمية للطاقة" في العاصمة الإماراتية أبوظبي يوم 12 نوفمبر الجاري تحت شعار "قيادة الحقبة الجديدة في تقنية المعلومات والاتصالات طريقنا نحو توفير الحلول عالية الأمان والكفاءة في قطاع البترول والغاز". ونجحت قمة هذا العام باستقطاب أكثر من 200 عميل وشريك وخبير متخصص في قطاع البترول والغاز ، اجتمعوا لمناقشة دور الحلول التقنية الحديثة لتقنية المعلومات والاتصالات في تخفيض التكاليف وتنفيذ العمليات الآمنة وتحقيق التنمية المستدامة وتمكين قطاع البترول والغاز من التحوّل نحو العمليات الذكية. وكانت "هواوي".

وتزامناً مع عقدها للقمة العالمية للطاقة 2017، شاركت "هواوي" في النسخة العشرين من معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول "أديبك" واستعرضت بالتعاون مع شركائها العالميين كشركة "شلمبرجير" و"هانيويل" و"إس إيه بي" و"ريتشفيت" سلسلة من الحلول المبتكرة والذكية لتقنية المعلومات والاتصالات التي تستهدف رقمنة القطاع وتوفير كل ما يحتاج إليه قطاع البترول والغاز لتنفيذ عمليات التنقيب والإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع.

حلول "هواوي" الرقمية الآمنة والفعالة لقطاع البترول والغاز تخدم 70% من أضخم 20 شركة عالمية في قطاع البترول والغاز

مع تزايد الطلب على الطاقة في العالم ، يواجه قطاع البترول والغاز منافسة شرسة وتحديات كبيرة تجعل شركات البترول والغاز وكذلك المستثمرين في حاجة ماسة إلى الاستفادة من أحدث التقنيات واعتماد أفضل العمليات الإدارية بهدف تخفيض التكاليف وضمان تنفيذ العمليات الآمنة والمستدامة. وبدورها، تلعب حلول تقنية المعلومات والاتصالات الذكية المبتكرة دوراً هاماً في مواجهة هذه التحديات كونها تمكّن قطاع البترول والغاز من التحوّل نحو التقنيات الرقمية.

جيري جي

وفي معرض مشاركته في المؤتمر قال جيري جي، رئيس قطاع الطاقة في مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات، "يشرفنا في "هواوي" أن نلتقي بجميع الشركات والخبراء المشاركين في القمة لتبادل الآراء والوقوف على آخر المستجدات، حيث يواجه قطاع البترول والغاز اليوم تحديات هائلة تتطلب تغيير نهج عمليات وإدارة القطاع لتصبح أكثر فاعلية واستدامة بالاستفادة من أحدث الابتكارات. فلو نظرنا مثلاً إلى المعدل الوسطي لاستخراج البترول في كامل القطاع نجد أنه بالكاد يصل إلى 37% وأن 70% من الأصول التابعة لحقول البترول لا تخضع لعمليات المراقبة والإدارة الفاعلة. كما أن أكثر من 90% من الحوادث تنجم عن اتباع النهج التقليدي للعمليات. وإضافة إلى ذلك، ما تزال العمليات في حقول البترول تتطلب الكثير من الجهد والوقت، إذ يُكلف العديد من العمال بمهام كثيرة ومتعبة جسدياً كالقيام بأعمال الفحص اليومي والصيانة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الكفاءة وتقديم نتائج لا ترتقي للمستوى المطلوب الذي تنشده شركات البترول. وإذا أردنا مساعدة شركات البترول في مواجهة هذه التحديات، فلابد لنا من طرح التقنيات الرقمية التي تمكن هذه الشركات من تنفيذ عملية التحوّل الرقمي بكل نجاح. وبدورها، تتعاون "هواوي" مع المزيد من الشركاء من قطاع البترول والغاز وتعتمد على خبرتها العريقة في فهم المتطلبات التي يحتاجها هذا القطاع بهدف إطلاق حلول مبتكرة، لاسيّما في مجال الحوسبة السحابية عالية الأداء، وتقنية "إنترنت الأشياء" المصممة لقطاع البترول والغاز والأنابيب الرقمية وحلول إدارة العمليات في الشركات. وتساعد هذه الحلول قطاع البترول والغاز في تنفيذ وتسريع عملية التحول الرقمي وتخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة بشكل مستمر يضمن عمليات الإنتاج الآمنة وإدارة العمليات بشكل ناجح".